

Distr.  
GENERAL

A/52/7/Add.5  
8 December 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ١١٥ من جدول الأعمال

### الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

#### توسيع مباني محكمة العدل الدولية

#### مشروع اتفاق تكميلي بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي

#### التقرير السادس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن مشروع الاتفاق التكميلي بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي الهولندية بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي (A/C.5/52/16). وخلال النظر في التقرير، التقت اللجنة مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وبموجب الاتفاق التكميلي، تتفق الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي على تعديل المادتين الثانية والرابعة من الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والمؤسسة، على النحو المبين في مرفق تقرير الأمين العام. والتعديل المقترن إدخاله على المادة الثانية من الاتفاق سيؤدي إلى تغيير المبلغ المنصوص عليه فيها من مبلغ صافيه ١٠٠ ٥٨٢ غيلدر إلى ٨٤٣ ١ غيلدر، وإلى استحداث الاشتراط القائل بأن يكون المبلغ المتفق عليه رهنًا بالزيادات السنوية المتصلة بالتضخم فقط. ويحصل التعديل المقترن إدخاله على المادة الرابعة أساساً بتعديل عدد الغرف المتاحة للمحكمة (A/C.5/52/16، الفقرتان ٥ و ٦).

٣ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن آخر اتفاق تكميلي عقدته الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي قد وافقت عليه الجمعية العامة بموجب القرار ١٣٤٣ (د - ١٣) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، الذي زادت بمقتضاه المساهمة السنوية إلى ١٠٠ ٠٠٠ غيلدر (أو حوالي ٥٧ ١٤٣ دولاراً بسعر ١,٧٥ غيلدر للدولار الواحد)، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، نتيجة لزيادة تكاليف صيانة قصر السلام. وبعد ذلك، كانت الجمعية العامة تتفق على الزيادات اللاحقة في مساهمة الأمم المتحدة على أساس الزيادات التي تعزى إلى التضخم ودون عقد اتفاقيات تكميلية (A/50/7/Add.11)، الفقرة ١٩.

٤ - وبالنسبة لعام ١٩٩٧، قدر مجموع المساهمة السنوية المستحقة على الأمم المتحدة لمؤسسة كارنيغي بمبلغ ٨٤٣,٥٨٢ غيلدرا (أو حوالي ٤٧٥,٠٥٣ دولارا بسعر ١,٧٥ غيلدر للدولار الواحد). ويتضمن هذا المبلغ ٢٦٣,٥٨٢ غيلدرا (أو حوالي ٠٤٧,٧٢٢ دولارا بسعر ١,٧٥ غيلدر للدولار الواحد) لنفقات التشغيل لمساحة ٧,٧٢٦ مترًا مربعا توفرها للمحكمة مؤسسة كارنيغي، التي تمتلك وتدبر قصر السلام، ومبًلغ ٥٨٠ غيلدر (أو حوالي ٤٢٨,٣٣١ دولارا بسعر ١,٧٥ غيلدر للدولار الواحد) تمثل المساهمة المتعلقة بالمساحة الإضافية التي تبلغ ٣,٩٨٧ مترًا مربعا (المصدر نفسه، الفقرة ١٨).

٥ - وكما يتبيَّن من الفقرتين ٧ و ٩ من تقرير الأمين العام، خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٥/٥٠ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مبلغ ٤٠٠ دولار لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦ لتفطية تكاليف الأماكن الإضافية للمحكمة؛ وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية، في قرارها ٢٢١/٥١ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على اقتطاع مبلغ ٧٨ دولار من المساهمة المستحقة على الأمم المتحدة لمؤسسة كارنيغي، حيث قبلت المؤسسة إجراء تخفيض لمرة واحدة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبناء عليه، يبلغ الاعتماد المرصود للأماكن الموسعة للمحكمة ٢٥٣,٢٠٠ دولار لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مؤسسة كارنيغي أحاطت الأمين العام علما، في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بأن الأماكن الموسعة أتيحت للمحكمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذكرت أنها تفترض أن الاتفاق التكميلي بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي قد بدأ النفاذ فعلا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (C.5/25/16/A، الفقرة ٨). وبعد ذلك، وفي رسالتين مؤرختين ١١ أيلول/سبتمبر و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وافقت المؤسسة على أن يبقى المبلغ الأساسي الذي يدفع سنويًا (٨٤٣,٥٨٢ غيلدرا)، المبين في مشروع الاتفاق التكميلي، دون تغيير لمدة خمس سنوات على الأقل (المصدر نفسه، الفقرة ٨). وبالتالي، وبالنسبة لفترة السنطين ١٩٩٩-١٩٩٨، سيزيد مبلغ ٨٤٣,٥٨٢ غيلدرا الأساسي بمعدل التضخم السنوي الذي يبلغ قرابة ٢,٥ في المائة ليصل إلى ما مجموعه ٨٢٦,٥٨٥ غيلدرا (٦٧١,٦٠ غيلدرا لسنة ١٩٩٨، و ٩٣٦,٩١٣,٤٠ غيلدرا لسنة ١٩٩٩) (المصدر نفسه، الفقرة ٩).

٧ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها قد طلبت من قبل إيضاحات بشأن مؤشر التضخم المستخدم (A/50/7/Add.11)، الفقرة ١٩). وتذكر اللجنة الاستشارية في هذا الصدد بأنها، أثناء بحثها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٩-١٩٩٨، أبلغت (الفصل الثاني، الجزء الثالث، الفقرة ثالثا - ٩) بأن:

"معدل التضخم يستند إلى بيانات الأسعار والأجور المأخوذة من مكتب التخطيط المركزي (المكتب الهولندي لتحليل السياسة الاقتصادية)، وبخاصة تكلفة الاستهلاك الحكومي، التي تدمج بين عنصرين: أجور ومرتبات موظفي الحكومة وتكلفة مباني الإدارة العامة. وقدر المكتب زيادات الأسعار لمباني الإدارية العامة بنسبة ٢,٨ في المائة لعام ١٩٩٧، وبنسبة ٢,٥ في المائة لعام ١٩٩٨، في حين أنه بالنسبة لمباني المؤسسات الخاصة، كانت الزيادة المقدرة في الأسعار تبلغ ٢,٥ في المائة لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على حد سواء".

- ٨ - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها القائل بأن معدل التضخم الذي ينطبق على المساهمة السنوية التي تدفعها الأمم المتحدة إلى مؤسسة كارنيغي مقابل استخدام قصر السلام ينبغي أن يكون مرهونا باستعراض اللجنة وبحماقة الجمعية العامة في كل مرة تطلب فيها زيادة. وفي هذه الظروف، توصي اللجنة بالموافقة على مشروع الاتفاق التكميلي بين الأمم المتحدة ومؤسسة كارنيغي بشأن استخدام قصر السلام في لاهاي.

— — — — —